معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ما بعد ٢٠٠٣م.

بانياس عدنان جلوب
جامعة بغداد – كلية الآداب – قسم الاجتماع– الاجتماع

أ.د. ثناء محمد صالح
جامعة بغداد – كلية الآداب – قسم الاجتماع– الاجتماع

الملخص:

يهدف البحث الى التعرف على معرفة تأثير العوامل الاجتماعية واثرها في تقليل فرص حصول المرأة على العمل، كذلك التعرف على تأثير الاقتصاد المعرفي في استحداث وظائف جديدة للنساء في سوق العمل النسوي، فضلا عن التعرف على تأثير الفهم الخاطئ للنصوص الدينية في حصول المرأة لحقوقها الاقتصادية .ويقصد بمفهوم التمكين بأنه العملية متعددة الابعاد حيث تتمكن المرأة من خلاله تحقيق ذاتها وتشخيصها ولحسابها القدرة من جميع المجالات الحياة بمعنى تحكمها في الامور المادية والموارد الاقتصادية والأيديولوجية، لذا يسعى هذا البحث الى الإجابة على التساؤلات الآتية:

في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر بها المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣،الى أي مدى استطاعت المرأة العراقية من تحقيق ذاتها في المجتمع العراقي؟ ما أنواع التمكين؟ ما هي اهم المعوقات التي تواجه التمكين؟ ما اثار التمكين الاقتصادي للمرأة ؟ وفي نظرة سريعة للتمكين الاقتصادي للمراة في المجتمع العراقي نجد ان للعامل الاجتماعي تاثير كبير وواضح في الحد من مشاركة المرأة في سوق العمل،اذ تمثلت بالنزعة الابوية التسلطية، او بقاء المراة ضمن اطار اجتماعي محدد وحصرها في الادوار التقليدية، فضلا ان لوسائل التواصل الاجتماعي دور في تغيير الحياة الاقتصادية للمرأة،من حيث تهيئة الظروف المناسبة لدخولها في سوق العمل متجاوزة بذلك ظروفها المريرة وخاصة بعد دخول الالة في صلب العمل،اذ لم تصبح القوة العضلية هي التي تحدد أفضلية العمل في السوق.

الكلمات المفتاحية (التمكين، التمكين الاقتصادي للمرأة).

Obstacles to economic empowerment of Iraqi women after٢٠٠٣.

Banias Adnan Glubb

Prof. Dr. Thana Muhammad Salih

University of Baghdad - College of Arts - Department of Sociology - Sociology

Abstracts:

It seeks to identify the influence of social factors in reducing women's chances of obtaining work، as well as to identify the impact of the economy in creating new jobs.

in Iraqi society after ٢٠٠٣، pigeons and continuing education in Iraqi society? What are the types of empowerment? What are the most important obstacles for women in the women's labor market، in addition to identifying the impact of social factors on women and religious texts and economic printing. In the concept of practical empowerment His message facing empowerment? What are the effects of women's economic empowerment? In a quick look at the economic empowerment of women in Iraqi society، the social factor has a significant and clear impact in limiting women's participation in the labor market، and it was represented by the patriarchal tendency to infiltrate، or the woman's survival within a specific social framework and confining her to roles in addition to social communication، a role in the conditions of the appropriate conditions for entering the machine in the core of the work Keywords (empowerment ، empowerment، of women)

المقدمة:

ظهر مفهوم التمكين في ستينيات القرن الماضي اذ ارتبط مفهومه بظهور الحركات الاجتماعية المطالبة بالحقوق الاجتماعية والمدنية للمواطنين حيث استخدم في مجالات عديدة اهمها الاقتصاد العمل الاجتماعي – والعمل السياسي ثم عاود ظهور هذا المصطلح وبقوة في فترة التسعينات عقب اعلان مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ ومؤتمر العالمي للمرأة في بيجين عام ١٩٩٥ الذي قدم فيه صكوك منهاج بيجين والذي دعي فيه الى ازالة كافة العقبات التي تعيق تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي وفي عام ٢٠٠٠ ثم اعلان الالفية والذي يعتبر الاطار الاساسي لحقوق المرأة والذي وضعت فيه ١٨٩ دولة على هذا الاعلان. ومن المعروف ان المرآه تشكل نصف المجتمع وبدون تفعيل دورها يفقد نصف المجتمع قواه وامكانياته ، فتفعيل دورها هو غايه ووسيله في حد ذاتها والمشاركة تعطي للمرآه احساس لتحقيق ذاتها بالإضافة الى الكرامة، وبعمل نصف المجتمع سوف يستفاد مجتمعه من قواه الاخرى في بناء القرارات والسياسات واعاده توزيع الادوار واتاحه الفرصة المتكافئة للرجل والمرآه من منطلق المشاركة المفيدة للمجتمع ، ان التغيير لا يأتي الا مع تبديل نوع العلاقة بين الرجل والمرآه عن طريق ممارسه المجتمع ، و ضرورة المساواة في جميع المجالات مثل المساواة في الحقوق والواجبات.

تساؤلات البحث:

يسعى البحث للإجابة عن التساؤلات الاتية:

١–ما معنى التمكين ؟

٢–ما أنواع التمكين؟

٣–ما هي اهم معوقات التمكين الاقتصادي ؟

٤–ما هي الآثار الاقتصادية المترتبة على إعاقة تمكين المرأة؟

أهمية البحث:

تنطلق أهمية هذا البحث من ضرورة تسليط الضوء على موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق وأهميتها في معالجة المشكلات التي تعاني منها وخصوصاً المشكلات الاقتصادية، كما تضفي هذه الدراسة اهميتها من كون النساء يشكلن شريحة كبيره في المجتمع ومهمة للهرم

السكاني مما يعطيها ثقلا مميزا في خريطة السياسية الاجتماعية،كما ان هناك اعتبارات عملية تطبيقية للدراسة لا تخلو من الاهمية في جعل نتائج الدراسة قابلة للتطبيق،لان هذا النوع من الدراسات تكون لة قيمة اذا ما تبنى القائمين على صنع القرار هذة الدراسات و وضع الإستراتيجية المناسبة لها، والعمل عليها بصورة جدية.

مصطلحات الدراسة :

التمكين الاقتصادي:

في نهاية الثمانينات ظهر مصطلح التمكين ولاقى انتشار واسع في التسعينيات، ومع زيادة الاهتمام بالعنصر البشري تطور هذا المفهوم وارتبط بعدة مفاهيم اخرى ذات ابعاد مختلفة منها البعد السياسي فاطلق عليه التمكين السياسي والبعد الاجتماعي واطلق عليه التمكين الاجتماعي والبعد الاقتصادي اطلق عليه التمكين الاقتصادي ولهذا سنذكر اهم التعاريف الخاصة بهذا المصطلح. يدل لفظ التمكين في معاجم اللغة العربية على القدرة والسلطان فيقال (مكنه) الله من شيء (تمكيناً) او (امكنة) منه بمعنى (أستمكن) الرجل من الشيء، وتمكن منه بمعنى، فلان لا يمكنه النهوض أي(أي لا يقدر علية) (الرازي،١٩٨٦،ص٢٦٣)

ولقد وردت كلمة التمكين في القران الكريم في مواضع عدة منها قوله تعالى "ولقد مكناكم في الارض وجعلناكم فيها معايش قليلا ما تشكرون (سورة الأعراف،الاية ٨)، كما عرف مفهوم التمكين بانه الاستراتيجية التي تعمل على ازالة كافة العقبات الاجتماعية والسياسية والتشريعية والاقتصادية والتي من شأنها تعمل على تعطيل وعرقلة مشاركة المراة في مختلف القطاعات مما تقلل من فرصة مشاركتها في عملية التنمية (الاتحاد النسائي الاماراتي،٢٠٢١،ص٢٨)

وعرف أيضا بأنه التغييرات التي تدعم مشاركة النساء وفاعليتهن في مواقف متعدد وقطاعات شتى في الحياة(أبو بكر،٢٠١٣،ص٤٢)ويمكن النظر الى مفهوم التمكين من زوايا عديدة فقد تكون ذو بعد مجتمعي عندما تدعو الى منهاج افساح المجال للمرأة للمشاركة في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن ثم يكون لها القدرة على التحكم في كافة خياراتها وهناك من ينظر ويركز على مفهوم التمكين على ان تدريب وتوفير الخبرات الفنية المهنية لايجاد فرص عمل اليها (حمزة،٢٠١٤،ص٥٧)

اذن يركز هذا المفهوم على قدرة الفرد في اكتساب القوه اللازمة والتي تمكنه من الاسهام في وضع الخطط الخاصة بوظيفه الفرد او اتخاذ القرارات الخاصة لتحسين أداؤهم الحياتي والوظيفي، فكل مجالات التمكين لها هدف مشترك والمتمثل في زيادة الفرص والخيارات المتاحة للفرد من اجل احداث التغييرات ضمن الاطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حسب البيئة التي يعيش بها الفرد. فهو عملية متعددة الابعاد حيث تتمكن المرأة من خلاله تحقيق ذاتها في جميع مجالات الحياة بمعنى تمكنها من التحكم في امورها المادية والموارد الاقتصادية والإيديولوجية (علام،٢٠٠٥، ص٣٣٨)، اذن ديناميكية عمل التمكين تهدف الى القضاء على اشكال التمييز واللامساواة كافة بين الافراد من خلال ازالة كافة العقبات الاجتماعية والقانونية والسياسية وغيرها من الانماط السلوكية التي تصنع الفئات المهمشة والضعيفة من اواخر اهتمامات المؤسسات وسن القوانين والتشريعات التي تولي اهمية لتمكين هذه الفئة المهمشة والقضاء على كافة اشكال التميز ضدها.

التمكين الاقتصادي للمراة:

نعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة هي عملية انتقال المرأة من موقع اقتصادي ادنى الى موقع اقتصادي اعلى في المجتمع، عن طريق تحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الاساسية والمتمثلة في الاجور، الملكيات العينية، راس المال مما يشعرها بالاستقلالية المادية في الدرجة الأولى(بية،٢٠١٢،ص٢٦).

ولقد اكد القران الكريم في ايات عديدة ان خلق النساء لا يختلف عن خلق الرجال من حيث الماهية لان للمراة مكانة في المجتمع كما للرجل في ذلك حيث قال الله تعالى "يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء' ويعني بالنفس الواحدة هي نفس ادم عليه السلام لهذا لا يوجد في الاسلام نظرة احتقار تجاه المرأة في طبيعة خلقها واهل تكوينها (الشيرازي،٢٠٠٥،ص٤٤).، وعلية يمكن ان نعرف التمكين الاقتصادي للمرأة اجرائيا:

بانه اكتساب المرأة المهارات والقدرات والمعارف والقيم التي تؤهلها لخلق نظام اجتماعي واقتصادي اكثر عدالة والمشاركة في التنمية بوصفها شريك رئيسي في العملية التنموية

فالمشاركة المتساوية مع الرجل في هذه العملية تعني مساهمتها في التطور الاقتصادي ومساهمتها ايضا في عمليات صنع القرار مما يخلق شريك شرعي يساهم في تطور المجتمع، من خلال رفع مستواها التعليمي واتاحة الفرصة لها بالعمل في مختلف المجالات والتدريب المهني اللازم لها

التمكين، أنواعه:

شاع استخدام هذا المفهوم في العقود الاربعة الاخيرة من القرن العشرين اذ ظهر مفهوم التمكين في نهاية سنوات العقد الثالث للأمم المتحدة واستخدم في جميع الدراسات المتعلقة بالخدمات الانسانية. ارتبط مفهوم التمكين بقضايا النساء، اذ اكد الخبراء ان النسوة بعد التمكين يصبحن قادرات على التحكم والسيطرة على حياتهن في سياق البيئة التي يعيشون فيها اذن التمكين يساعد الافراد على اكتشاف قواهم وذاتهم من خلال العمل مع الاخرين(الخالدي،٢٠١١،ص٣٣)، اذن الحس الذاتي بالفاعلية وتطوير الذات هما عنصران مهمان لإنجاح عملية التمكين وتعليمه. والواقع ان التمكين هو ليس مجرد اجراءات فنية بل هو عملية تغيير ثقافة التمييز وبناء ثقافة جديدة قائمة على التكافؤ والمساواة لذا وجب اعطاء اولوية الى البعد الثقافي للتمكين لكونه يشكل التحدي الذي يواجه الفرد وخاصة النساء لتحقيق المساواة (شحلاوي،٢٠١٩،ص٥٣). حتى تتمكن المرأة من المساهمة في عملية التنمية المجتمع وتقدمه لا بد من تقديم خبراتها وامكانياتها ومهاراتها لتحسين الوضع العام ومساعدة المرأة في القيام بأدوراها المختلفة وتحديد المشكلات المعوقات التي تواجهها داخل المنزل وخارجه بهدف رفع الوعي لمشكلاتها وحث اصحاب القرار بوضع الاجراءات الكفيلة بإزالة معوقات التي تحد من مشاركتها في سوق العمل، ومن الملاحظ ان أجندة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠ ووضعت قضايا المرأة والعدالة بين الجنسين في قلب التنمية المستدامة وربطت وضع المرآه ورفاهيتها على مستوى التنمية ، ونجد هذه الاجندة تحتوي على ١٧ هدف ومن هذه الاهداف خصصت خمسه منها لتمكين المرأة وللمساواة بين الجنسين مما يؤكد على الاهمية الخاصة التي توليها الاجندة لقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين (الجهاز المركزي للإحصاء،٢٠١٨،ص١).

أنواع التمكين :

اولا- التمكين الاجتماعي:

يعني التمكين الاجتماعي ان تمارس المرأة كل صلاحياتها وقدراتها في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد مما يطلقون عليه السلطة الذكورية وبذلك يطالبون المجتمعات بتغيير الظروف والعوامل الاجتماعية ، انفه الذكر، وعدم النظر الى دور المرأة في المجتمع على انه مخصص فقط لتربية الاولاد بل يتطلب وجودها ايضاً في الفعاليات الخاصة بالمنتديات والعمل الفني والعمل التطوعي وخوض معترك الحياة جنب الى جنب مع الرجل (زيد،٢٠٢٠،ص١٠٥)،وهناك مجموعه من اليات المتكاملة التي تستهدف الافراد بشكل عام ، والمرآه بشكل خاص لتمكينهم من البيئة المحيطة بهم واهم هذه الاليات هي:

١-بناء الوعي بالذات وبالدور الفاعل للفرد

٢-بناء القدرات والمهارات للمشاركة في المجال الاقتصادي والاجتماعي من خلال التدريب والتأهيل

٣-بناء القاعدة المعرفية من خلال توجيه المعرفة الى قضايا المجتمع من اجل تمكينها في الاطار الاجتماعي والثقافي والاقتصادي

٤-اصلاح البيئة التي يعيش فيها الفقراء والمرآة(قنديل،٢٠٠٨،ص١٠٤)

لذا نجد ان التمكين الاجتماعي للمرآه العراقية وفق هذه الاليات ضعيف نسبيا ، على الر غم من التحسن النسبي في مجال حقوق المرآه وتزايد الناشطين في هذا المجال اضافه الى تزايد اتباع النظرية النسوية والتي تطالب بالمساواة بين الرجل والمرآه خصوصا في مجال العمل والقيادة السياسية والتعليم ،الا ان المشكلة الكائنة مصدرها هو ازمه الهوية والمعايير فبسبب التغيرات الجديدة اصبح المجتمع بشكل عام والرجل بشكل خاص يعاني من هذه الازمه منخلال تعامله مع المرآه ، فهل يكون التعامل وفقا للعادات والتقاليد التي تربى عليها ام وفق الثقافة الجديدة التي اعطت للمرآه مزيدا من الحرية وقلل من حجم مسؤولياتها الأسرية الملقاة على عاتقها هنا تكمن الازمة (السيد،٢٠٢٠،ص٥٣).

ثانيا- التمكين السياسي:

المقصود به المشاركة في صنع القرار السياسي والهدف منه هو تعزيز ادماج المرآه في العملية السياسية لذا كان لزاما العمل على محورين لتحقيق ذلك اولهم القوانين قصيره المدى والتي تساعد المرآه على تمكينها في هذا المجال من خلال زياده المكونات البرلمانية لتحقيق التكافؤ النسبي بين الجنسين اضافه الى القوانين الانتخابية، اما المحور الثاني فيركز على ان التمكين السياسي هو عمليه تضم المجتمع ككل وليس النساء كفئه معزولة عن المجتمع وخلال استراتيجية طويله المدى وازاله اللامبالاة حتى تساعدها ان تصبح مرشحه فاعله في الحملات الانتخابية(غازي،٢٠١٢،ص١٩٧)ويقاس التمكين السياسي بعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للنساء مقارنة بالرجال، وحسب مشروع الكوتا الذي دعى الى ضرورة رفع تمثيل النساء وبنسبة لا تقل عن ٣٠% ، وبناءا على ذلك اتخذت عدد من الدول العربية قرارات متقدمة في هذا الصدد(زيد،٢٠٢٠،ص١٠٥)،جعل هذا التمكين الفئات المستضعفة تمتلك القوة والامكانية لتكون عنصر فعال في التغيير لذا فقد أرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات الفرد والجماعة خاصة المرأة وجعل حضورها على أرض الواقع من خلال تعزيز قدراتها السياسية وجعل مشاركتها السياسية مشاركة فعالة في جميع الانشطة السياسية(سلطان، ٢٠٢٠،ص١٩)، وتجدر الاشاره ان امر مشاركه المرآه السياسية لا يتعلق بموضوع سياسه دوله او القوانين الواردة في الدساتير او بموضوع نظام الكوتا او الحصص المخصصة للمرآه بل يتعلق ايضا بموضوع التنشئة السياسية للمرآه، والقيم السائدة فيه ،وبالتدريب والتكوين السياسي للمرآه. فبعد عام ٢٠٠٣ واجه العراق تحديات هامه في المجال الديمقراطي والتحول من النظام الشمولي الى ارساء النظام الجديد لحفظ الحقوق والحريات العامة، فمن الملاحظ ان نسبه مشاركه المرآه في المجال السياسي قد زادت في هذه الفترة حيث حصلت المرآه على نسبه ٢٥% من داخل البرلمان العراقي ،ونالت ٦ مقاعد وزاريه ،كما وصل تمثيلها النسوي الى ٣٣ % من عدد مقاعد البرلمان وهي اكثر نسبه حصلت عليها المرآه العراقية في تاريخ مشاركتها السياسية ،كما زادت مشاركتها في الحياه السياسية والترشيح والانتخابات (هاشم،٢٠١٩،ص١٧١٩)، ان المشاركة السياسية غير كافيه لتحقيق المساواة بين الافراد بشكل عام ،وبين النساء والرجال بشكل خاص ما لم تتبع هذه الاجراءات اليات مؤسسيه واجراءات حكومية ضرورية لخلق مجتمع ديمقراطي سليم.

ثالثا-التمكين المعرفي:

أصبحت المعرفة هي المحرك الاساسي والقوي في القوى الاقتصادية والاجتماعية ولم تعد الارض ، ورأس المال هي العوامل الأساسية لتكوين الاقتصاد ، وانما اصبحت الموارد المعرفية والمعلومات هي المحرك الاساسي للاقتصاد المعاصر ومن المؤمل ان يتصاعد تأثير الجانب المعرفي وبشكل كبير في المستقبل وفي كل مجالات الحياه، فالتغير المعرفي هو تغير في مستوى المهارة والمعرفة. لذلك عرفت المعرفة عده تعريفات منها ، على انها القدرة على ترجمه المعلومات الى اداء لتحقيق مهمه محدده وهذه القدرة لا توجد الا لذوي المهارات الفكرية، اما التعريف الاخر فعرفت على انها مجموعه من الافراد الذين يمتلكون المعارف والخبرات والمنجزات التي تمكنهم من الاسهام في اداء الاعمال التي تطور مجتمعاته(أبو العزم،٢٠٢٠،ص٨)،نشأ الاقتصاد المعرفي في بداية الربع الأخير من القرن العشرين، ومثل بذلك ثورة العلوم والتكنولوجيا القائمة على التطور والتي جسدت بثورة المعلومات والاتصالات فأصبحت المعرفة والمعلومات من الموارد الأساسية للاقتصاد المبني على المعرفة..

واعتمدت البلاد المتقدمة وبشكل كبير في ثروتها الاقتصادية على توزيع المعارف والمعلومات فأصبحت التنمية البشرية والنمو الاقتصادي قائم على المعرفة وثورات تقانة المعلومات والاتصالات باعتبارها أدواتها الاساسية للتمكين(سلطان،٢٠١٩،ص١٩)، وبذلك حظي هذا الاقتصاد بالاهتمام الكبير على مدى العشرين سنة الماضية، فهو مبني على استراتيجيات وسياسات مناسبة لثقافة البلدان من تعليم وتدريب وبحوث وتطوير لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يتناسب مع ظروف بلادهم.وعرف الاقتصاد المعرفي في عام ٢٠٠٣ على أنه نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في جميع النشاطات الاقتصادية المجتمعية والمجتمع السياسي والمجتمع المدني وصولاً إلى الحياة الخاصة لترقيه الحياة الإنسانية (السعدي،٢٠٢٢،ص٩)، بناءً على ذلك يمكن حصر مؤشرات الاقتصاد المعرفي بأربعة أركان أساسية:

١-النظام الاقتصادي المؤسسي الذي يقيس مدى توفر النظام الاقتصادي والمؤسسي للبلد من خلال استخدام المعارف وازدهار الأعمال الحرة.

٢-التعليم والمهارات والذي يقيس مستوى التعليم والمهارات لدى الناس والتي تمكنهم من استخدام المعارف بشكل جيد.

٣-بنية المعلومات والاتصالات والتي يقيس مستوى البنية التحتية للمعلومات الحيوية اللازمة لتيسير الاتصال الفعال ونشر المعلومات.

٤-منظومة الابتكار في البلاد مثل المراكز البحثية والفكرية والجامعات والتي يقيس فيها قدرة هذه المؤسسات على استغلال المخزون من المعارف العالمية وتكييفها مع الحاجات المحلية(سلطان ،ص٣٤).لذا فان التمكين المعرفي والتربوي هو اساس كل تمكين سواء كان اقتصادي او سياسي او اجتماعي، وهذا ما تسعى اليه السياسة التربوية في العراق من اجل رفع المستوى المعرفي للمرآه من خلال التعليم وتطوريها باستخدام التقنيات الحديثة في حياتها العلمية والعملية.

رابعا:التمكين الصحي والبيئي: هو التمكين الذي يركز على الاهتمام بصحة المرأة ومدى التزامها بتوصيات المؤتمر العالمي للسكان عام ١٩٩٤ ومؤتمر بيجين عام ١٩٩٥ وضرورة الالتزام وانجاز مشروع الصحة الانجابية وزيادة حصول المرأة على الرعاية الصحية والخدمات ذات العلاقة بالحصة وذات نوعية جيدة(قاسم،٢٠١٥،ص٢٤٣)، اذ اكدت وثيقه بيجين ان السلامة في الصحة هو امر اساسي وضروري لتمتع المرآه بحياة منتجه ومرضيه ،كما ان من حقها السيطرة على جميع جوانب صحتها ،فالمرآه بحصولها على التمكين الصحي تستطيع الوصول الى جميع انواع التمكين مما يساعد على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرآه ،واداء دورها في الأسرة والمجتمع (شملاوي،٢٠١٩،ص٥٤)، ويعد القطاع الصحي من اهم القطاعات التي تمس الانسان وجودة وهو قطاع اساسي لتمكين الافراد من التمتع بحياة اجتماعية واقتصادية مثمرة وعليه فهو يمثل احدى الاولويات الاساسية لمجتمع التنمية محلياً وعالمياً فليس تحقيق العمر الطويل والصحة السلمية هو الشغف الانساني الطبيعي فقط بل هو من الركائز المؤكدة للتنمية ،وبتحقيق التمكين الصحي يحقق تعافي حقيقي في جميع البلدان من خلال خفض معدلات وفيات الاطفال والامهات حيث أكدت الخطط التنموية للألفية الجديدة ان قلة نسبة وفيات الامهات من أهم اهدافها ورفع درجة وعي الحكومة بأهمية توفير الرعاية

الصحية عالية الجودة الى الامهات قبل الولادة وبعدها لتحقيق هذا الهدف (حسين،٢٠٢٠،ص٩٧)، لذا فالتمكين في هذا المجال هو توفير الحاجات الاساسية لعدد كبير من النساء مثل توفير الغذاء الصحي والرعاية الصحية وتوفير مياه الشرب النظيفة والتعليم الاساسي وفرص تنمية المهارات والحصول على الانشطة التي تدر الدخل. أما بالنسبة الى بعض النساء اللاتي حصلن على بعض هذه المطاليب الحياتية فأولوية التمكين تختلف بالنسبة لهن (زيد، ص١٠١) .

أما **التمكين البيئي** هو التمكين الذي يركز على اهمية مشاركة المرأة بالجهات ذات العلاقة ببرامج حماية البيئة لرفع مستوى الوعي البيئي واجراءات الدراسات ذات العلاقة القائمة بين البيئة والتنمية البشرية ومتابعه تنفيذ التشريعات والانظمة الخاصة بحماية البيئة فضلاً عن الدعوة الى استخدام مصادر الطاقة المتجددة والغير ملوثة للبيئة (قاسم ، ص٢٤٨).لذا يمكن تمثيل التمكين البيئي في ابعادها الاتية (حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية، الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للبيئة،المحافظة على الهواء من التلوث)(احمد،٢٠٢١،ص١٦). وفي عام ٢٠٠٠ ادرجت مفهوم الاستدامة البيئية والتي تعتبر هدف من أهداف الالفية الجديدة، ويشكل عام ٢٠١٥ نقطة تحول باعتماد خطة عام ٢٠٣٠ ،والتي تعطي أهمية غير مسبقة للاستدامة البيئية وتغير المناخ ،وباعتماد اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ والذي الزمت به ١٩٥دولة بالحد من انبعاث الكربون وثلاثة مناصل (١٧ هدف) خصص للاستدامة البيئية وهذه الاستراتيجية وضعت لأجل أجيال الحاضر والمستقبل(تقرير التنمية البشرية،٢٠١٦،ص٤٣).

خامسا: التمكين الاقتصادي

يقصد بالتمكين الاقتصادي هو التوزيع المتساوي نسبيا لكل من الرجال والنساء في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية والاجور والدخل المكتسب، كما يعني حصول الفرد على الموارد الاقتصادية والمعرفة ،والتدريب لتعزيز المكانة الاقتصادية لهم(شملاوي، ص٥٣)، هذا يعني ان الفرد يستطيع ان يساهم في ازدهار الاقتصاد متى ما استطاع تسخير المهارات والمعرفة التي يملكها في وظائفه، وبتحقيق التكامل بين متطلبات السوق وبين مخرجات التعليم

يحقق التمكين الاقتصادي غايته، اما التمكين الاقتصادي للمرآه فيقصد به ،تمكين المرآه بقدراتها على صناعه الاختيارات الاستراتيجية لحياتها في محتوى كان ستنكر عليها في السابق صناعه قراراته(علام، ص٣٣٧)، لذا تعتبر ركائز التمكين الاساسية هي (المشاركة، الاعتماد على الذات، وتجاوز العوائق المجتمعية)،حيث اعتبرت المشاركة والتمكين وجهان لعمله واحده. ومن الملاحظ أن عدم تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة هي مشكلة عانت منها المرأة في معظم الدول العربية والعالمية المتقدمة، إذ يظهر في صور متعددة أهمها عدم المساواة بين الرجل والمرأة مما ولد مشكلات اجتماعية واقتصادية.

ج-معوقات التمكين واثارة الاقتصادية:

أولا :المعوقات الاجتماعية واثارة الاقتصادية

تعاني المرأة من مجموعه من المعوقات التي تؤثر على مشاركة المرأة في سوق العمل أهمها المعوقات الاجتماعية والتي يمكن حصرها في الجوانب الأتية:

أ-القيم والمعايير الاجتماعية

ب-النظام الابوي (البطريركي)

ج-التنشئة الاجتماعية

د- وعي المرآه لذاتها

لاتزال المعوقات المرتبطة بثقافة المجتمع من قيم وتقاليد وعادات تؤثر وبشكل كبير على مساهمة المرأة في سوق العمل، حيث تلعب التنشئة الاجتماعية والموروث الاجتماعي دوراً كبيراً في بلورة الفطرة السلبية أو الإيجابية للمرأة ومشاركتها في سوق العمل، كما تعاني المرأة من صراع الأدوار والمتمثلة في دورها الأسري كأم أو زوجة أو أخت، ودورها العملي وما يرتبط به من مسؤوليات وواجبات(الطريف،٢٠١٣،ص٧٨٥)، لذا يمكن تعريف العادات والتقاليد بانها مجموعة من الممارسات والسلوكيات التي اتخذت بعداً قيمياً، حيث تطبق هذه القيم على المرأة بناءاً على أفكار امتلاك الرجل للمرأة(عدلي، واخرون،٢٠١٧،ص١٠٥) ويمكن معرفة مكانة المرأة في المجتمع من خلال الأدوار التي تقوم بها، فللمرأة دور حيوي في حياة الأسرة أو في مجال القوة الفاعلة لإرادة الحياة وأدامتها، فهي العنصر الفعال والمؤثر في الأسرة، لكن لا يزال

ينظر الى المرأة الفطرة الدونية القائمة على أساس التميز الجنسي. ويعد العنف الممارس ضد المرآه احدى الممارسات السائدة التي تمثل قسوة العادات والتقاليد ،وتقف وراء هذا السلوك مجموعه من العوامل الثقافية والتربوية والعادات والتقاليد ،اضافه الى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي نجدها في اكثر الأحيان تساعد على العنف ضد المرآه(محمد،٢٠١٨،ص١٧)، وبين تمكين الحقيقي للمرأة وتمكين العادات والتقاليد يظهر التناقض في ارتفاع مؤشرات التعليم وتدني مؤشرات التمكين والتي تنكشف في كل عام عن تراجع تمكين المرأة في سوق العمل، والمشاركة الاقتصادية على الرغم من حصول المرأة على مستوى تعليمي لابأس به، مما يؤكد قوة تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والتركيبة العقلية والنفسية للمجتمعات تجاه المرأة بسبب تغلغل الفكر الرجعي في النظرة الدونية الى المرأة. أذن هناك مشكلة ثقافية أفرزتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات العربية المعاصرة منها عدم تكافؤ فرص العمل بين الجنسين وتزايد الضغوط لإبقاء المرأة في أطار الفضاء الاجتماعي المحدد ضمن معايير مغلوطة.

اما النظام الابوي (البطريركي)عرف هذا النظام بانه النظام الاجتماعي للعلاقات بين الجنسين (الرجل والمرآه)حيث لا مساواه بينهما وهي علاقات موجوده داخل المؤسسات الاجتماعية والبنى الاجتماعي ، وهناك صور عديده يتخذها هذا النظام تتفوت تبعا لدرجه احتواء المرآه داخل المحيط المحلي ودرجه تمثيلها في المؤسسات العامة ،من ذلك التوظيف والالتحاق بالجامعة والتمثيل البرلماني(سكوت، ٢٠٠٩،ص٧٣)، اما باقر ياسين في كتابه شخصيه الفرد العراقي فقد حلل النزعة الذكورية في كتابه بأن من مظاهر النزعة التسلطية للرجل هو الشكل العام السائد في علاقته مع المرآه وتصرفاته معها في كل المجالات وقد خص الشخصية العراقية بذلك اذ يذكر ان هناك فئه من الرجال يعامل زوجته بطريقه حضريه وبأرق الأساليب ،اذ يقدرون دورها في الأسرة والمجتمع غير ان من المؤسف انهم لا يشكلون سوى نسبه قليله من مجموع الرجال في المجتمع العراقي فالأغلبية كما يؤكد الكاتب يميلون الى اضطهاد المرآه والتحكم بحياتها ويتصرفون بطريقه غير مقبولة(ياسين،٢٠١٠،ص١٨٨)،وعملت البنية الاجتماعية والقائمة على تهميش المرأة في كثير من الجوانب وخاصة الاقتصادية، مما أدى

استثناء النساء من المراكز القيادية بحجة أن النساء لا تمتلك الخبرة أو الدعم القبلي أو الاقتصادي وبالتالي تقوم حقول المرأة على الاستغلال الاقتصادي يؤثر على حصولها على الاستقلال الاجتماعي(مجموعه من الباحثين،٢٠٠٤،ص٢٠٠).

اما المعوقات الاجتماعية الأهم هي التنشئة الاجتماعية فالتصورات الخاطئة التي يحملها الناس عن دور النساء في النشاطات العامة وحصر دورها في المنزل والأعباء المنزلية، لذلك ركزت الأسر العربية عامة والعراقية خاصة في تنشئة الفتاة تربية شاملة متوازنة لإعدادها بالقيام بأدوارها الكاملة متمثلة في تعليم البنات على أضيق الحدود وتربيتهم على جوانب محدودة وخاصة ما يجعل وجود النساء المؤهلات لعمليات التنمية قليلات. فالكثير من الناس يظنون ان الاختلاف بين الجنسين يعود الى الطبيعة البيولوجية ،فهذه الطبيعة هي التي تحدد الدور الاجتماعي الصحيح للمرآه ،لكن عالمه الأنثروبولوجيا مارغريت ميد اثبتت عكس ذلك ،اذ اكدت من خلال دراساتها حول (أدوار النوع) ان كل ثقافه هي التي تحدد سلوك الرجل او المرآه ،من خلال التنشئة الاجتماعية ، لذا فان الأدوار الاجتماعية جاءت نتيجة التنشئة (السويدي،٢٠٢٠،ص٥٥).لذا أقتصر دورالمراه على أنجاز الأدوار التقليدية مثل رعاية الأطفال أو رعاية كبار السن أو تدبير شؤون المنزل، وإيماناً منا أن التنمية الشاملة والكاملة لأي بلد ورفاهية العالم تتطلب مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين، وأن يضع المجتمع نصب أعينه دور المراه العظيم لتحقيق الرفاهية للاسره، فدورها الامومي في تنشئة الأطفال ،ودورها في الانجاب ،لذا يتطلب من المجتمع ان يضع نصب اعينه هذه الأدوار من خلال تقاسم المسؤوليه بين الرجل والمراة والمجتمع لاجل تحقيق المساواة الكامله واجراء التغييرات على الدور التقليدي للرجل وكذلك دور المراه في المجتمع والاسره (الصرايرة،٢٠١٩،ص١٤٦) .

وأخيرا يعتبر وعي المراة لذاتها من اهم معوقات التمكين ،فلا زالت الكثير من الشعوب اسيره النظرات الموروثة لمرأه ،على انها المخلوق الأدنى مستوى من الرجل ،حيث واجهت المرآه هذه النظرات البائسة منذ اللحظات الأولى من ولادتها ،مما ولد لديها الاغتراب عن ذاتها وعن المجتمع الذي تعيش فيه، تولد هذا الشعور عندما بدأت ترسم لنفسها صوره في الخيال بعيد عن

صورتها في الواقع ،فهي ما تزال تعاني من النظرة الدونية باعتبارها ناقصه عقل ،وهي كيان ضعيف يحتاج الى الحماية والرعاية باستمرار وانها كيان غير قادر على النهوض بأمرها(الأمين، ٢٠٠١،ص١٨٠) .هذا الواقع المرير كان له الأثر المباشر على كيان المرأة والذي اصبح احدى معاناتها بسبب انتشار الجهل والتخلف وعدم الوعي بذات المرأة من خلال احترامها، ولما له اثر كبير في تماسك الأسرة وصلابه المجتمع. تلافيا الى أي التباس فأننا مؤمنين ان الذكر يبقى ذكر والانثى كذلك ،لان الطبيعة الجسدية جعل لكل منهما وظيفه تتناسب مع الناحية الجسدية ،لكن هذه الوظيفة لا تؤثر على المكانة الاجتماعية او الإنسانية او الأخلاقية ،فالمرأة يجب ان ينظر اليها ككيان مستقل كامل ،والحيف والقهر الواقع عليها ما هو الا نتيجة القيم الاجتماعية الذي انتجه المجتمع الذكوري (الجبالي،٢٠١٦،ص٩٥)،بالتالي تستطيع المرآه ان تحقق ذاتها عندما تحدد اختياراتها واهتماماتها والاهم من ذلك عندما ترى نفسها ومخوله لاتخاذ القرارات المتعلقة في تحقيق ذاتها وتجاوز عمليه الاقصاء الذي فرضه المجتمع الذكوري عليها(عايش، واخرون، ٢٠٠٨،ص١٠٦) وحتى تشهد هذا التغيير يتطلب منها الوعي لذاتها ودورها في الحياه العامة من خلال ازاحه كافه اشكال العراقيل والعقبات التي تحول دون مشاركتها في المجتمع. فالارتقاء بذات المرأة يتطلب ارتقاء الثقافة الذكورية وهي السائده في المجتمع ،فالمرأة المبدعة قادره على اثبات وجودها وموهبتها باعتبارها ذات مبدعه ،وكيان مستقل (بعلي،٢٠١٥،ص١٢٨) .

المعوقات السياسية واثارها الاقتصادية:

وعلى الرغم من العوامل التي عززت دور المرأة السياسي الا انها واجهت مجموعه من المعوقات التي وقفت امام تعزيز هذا الدور من ابرزها ::

أ- الموروث الثقافي والاجتماعي، ب- دور الحكومة والأحزاب السياسية في المشاركة السياسية للمرآه

ج- وعي الافراد والتنشئة السياسية لهم، د- عدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني وتأثيره على عمل المرأة.

فالموروث الثقافي والاجتماعي يتمثل بالثقافة السائدة اجتماعيا،، ويعتبر المجتمع العراقي مجتمع ذكوري عشائري ،حيث تحكمه القيم والمبادئ والعادات التي تحدد موقع المراة اجتماعيا فتحدد ما هو مناسب وما هو غير مناسب لدورها في المجتمع ،بالتالي يؤثر على واقعها في المشاركة السياسية ، ففي ظل الموروث الاجتماعي والمركب الثقافي تبقى المرأة في حالة عدم الاستقلالية متمثلة في تبعيتها للرجل(عبد الخالق،٢٠١٦،ص٢٦٩)،السبب الاخر الذي اظهرته الكثير من الأبحاث والكتابات ان المرأة في العراق و معظم الأقطار العربية حرمت من حق الانتخاب والترشيح لان الموروث الثقافي الديني يؤكد ان لا ولاية للمرأة على الرجل، وهناك بعض الجماعات المتشددة التي لا تعترف بحق المرأة في المشاركة السياسية، ووفقا لهذا المنهج وفي ظل انتشار الاميه بسبب التفاوت في فرص التعليم يصعب معرفه وغرس الواجبات السياسية(محمد،٢٠١٤،ص٩) مما خلق فجوه كبيرة بين حصولها على حق الانتخاب والترشيح وبين مشاركتها في صنع القرار. ويعتبر دور الحكومة دور مهم في هذا المجال من خلال إقرار السياسة المتعلقة بالمراة ومدى مشاركتها سياسيا مقارنة بالرجل اذ يتحدد دورها من خلال ازاله كافه العقبات التي تعيق مشاركتها والمتمثلة بالعقبات القانونية التمييزية ومدى احقيتها في الحصول على المراكز القيادية(عبد الرزاق،٢٠٢٠،ص١٠٩). اما الأحزاب السياسية فكان لها دور ضعيف في تفعيل مشاركه المراه ،اذ ارتبطت مشاركتها بمدى تقبل المجتمع لذلك ،لهذا نرى النساء اقل ميلا للمشاركة السياسية على الرغم من تهيئه الفرصة لهن. وتعد المشاركة السياسية دليل على وعي افراد المجتمع اذ يلعب المستوى الثقافي دور أساسي فيه،فنسبه كبيره من النساء يعتقدن ان دورهن الأساسي هو تربيه الأطفال والعناية بالمنزل ،كما ان افراد المجتمع لهم اعتقاد قائم على أساس ان العمل السياسي يتطلب مواصفات تتوفر في الرجل اكثر مما هو متوفر في النساء(محمد،٢٠٢١،ص١٢٧)، في كل الأحوال تتأثر التنشئة بثقافه المجتمع السائدة ، وبما ان المرأة هي جزء من هذا المجتمع فهي تحتاج الى اعاده انتاج مجتمع سياسي حتى تستطيع المشاركة فيه، فمؤسسات هذا النظام تفتقر الى مسألة تنميه، وأخيرا يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في التمكين السياسي ففي السابق حاول ارسطو اثبات علاقه الاستقرار السياسي بالرخاء الاقتصادي ،اما الوقت الحاضر، فلا يمكن نكران ان اغلب البلدان التي تشهد

نمو اقتصادي هي التي تتمتعبالديمقراطية التعددية ، فالتطور الاقتصادي يتدفق مع التغيير الاجتماعي والذي يطال البنية الاجتماعية مما يساعد على تحقيق التطور السياسي (هنغتون،١٩٩٣،ص١٢) .

المعوقات القانونية واثارها الاقتصادية :

تشير الأدلة ان هناك علاقه بين الاصلاحات القانونية والنتائج الاقتصادية للمرآه ،فحين يرسخ القانون المساواة في الفرص الاقتصادية بين الرجال والنساء يكون هناك ارتفاع في مستوى مشاركه المرآه في القوى العاملة .ويمثل القانون نقطة البداية لأحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية ،فتمتع المرآه بحقوقها القانونية هي بداية تحقيق التمكين الاقتصادي، وهو مطلب أساسي لبناء المجتمعات المتماسكة، ولكي يحقق القانون مبتغاة لابد من وجود الالتزامات القانونية المتمسكة بالمساواة. وتشهد الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية المتعلقة في سياسة الدولة والتي أخذت على عاتقها مسؤولية مساواة الرجل مع المرأة، وأن الوقت قد حان أن تأخذ المرأة مكانها الصحيح في الاقتصاد والتجمعات بشكل عام(منظمة العمل الدولية،٢٠٢٠،ص٤)، ويعتبر دستور العراق منسجم مع اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ،اذ مثلت النصوص الدستورية تقدم في حقوق الانسان والتعليم –الصحة–ا لحمايه الاجتماعية واهم النصوص هي

١– تكافؤ الفرص اذ نصت المادة (١٦) على تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين.

٢–المادة ٢٢ نصت على ان العمل حق لجميع العراقيين.

٣–المادة (٣١) اكدت ان الدولة مسؤوله على الصحة العامة للمواطنين.

٤–المادة (٣٤)تشجع التعليم والتفوق والابداع (مي الشمري،٢٠١٦،ص٢٢)

وعلى الرغم من التشريعات في القانون العراقي والتي لا تميز بين الرجل والمرأة في مختلف المجالات سواء كان في المجال السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي الا ان الأدلة تشير الى تأثير للعوامل الثقافية والاجتماعية لا تزال تمارس تأثيرها كمحددات رئيسية لتلك الادوار الامر الذي ساهم في الحد من بعض التشريعات الخاصة بتمكين المرأة ومساواتها مع الرجل. البعض اعتبر ان هذه القوانين تفرض حواجز تعترض طريق مشاركة المرأة وتمكينها اقتصاديا، مثل قانون العمل لسنة ١٩٨٨ الذي تم تفسيره من البعض على أنه ينص على أنواع معينة من

القوانين تفرض قيوداً على أعمال أخرى، إذ أنه يمنح المرأة أجازه أمومة ورضاعة خلال ساعات العمل لكنه يحظر على المرأة العمل في المساء، كما يحظر على المرأة العمل لساعات إضافية(برنامج الأمم المتحدة،٢٠٢٠،ص٨).على الرغم من ان الدساتير العراقية بدءا من عام ١٩٢٥ وهو القانون الأساسي ،وحتى الدستور الدائم عام ٢٠٠٥، قد نصت على المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الجنس ،اللون، العرق، الدين ،لكن جميعها لم تضع الية لتفعيل هذه المساواة.

معوقات التمكين المعرفي واثارة الاقتصادية

يواجه التمكين المعرفي بعض المعوقات التي تحد من قدرته، ومن أبرز هذه المعوقات هي:

١-فجوة التعليم أو الفجوة الرقمية في مجال التعليم.

٢-النقص الحاد في الاستثمار والتمويل (المدارس والجامعات

٣-قلة استخدام التقنيات التكنولوجية في المناهج التعليمية.

٤- سوء الأوضاع الأمنية وأثره على تعليم الإناث.

ارتبط التمكين المعرفي بجانب تعليم المرأة كما ارتبطت أهداف الخطة التنموية الوطنية على محور تمكين المرأة عن طريق الحد من ظاهرة التسرب المدرسي للفتيات وزيادة التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي كما أكد التمكين الاقتصادي للمرأة على ضرورة مشاركة المرأة في سوق العمل (سوزان عارف،٢٠١٥،ص١٠)،ذلك ان التعليم يزود المرأة بالمهارات والتدريب والمعلومات الازمة لحصولها على العمل من هنا برزت أهمية ردم الفجوة الرقمية، من خلال الاستثمار في مجال التنمية المهنية ومأسسة الثقافة المجتمعية الرقمية والذي يتطلب تدريب النساء على المهارات الرقمية والتأكيد على أهمية التعليم الرقمي والتعليم التقليدي، إضافة إلى إقامة الدورات التأهيلية والتطويرية ووضع البرامج المعدة لهذا المجال.

يؤكد مجتمع المعرفة على الأفراد ويتجه نحو تنميتهم وتنبع هذه الرؤية من قدرة الأفراد على استحداث المعلومات والمعارف وانتقاد إليها واستخدامها بحيث يجعل الأفراد قادرين على تسخيرها لأجل تحسين نوعية حياتهم وتحقيق النهوض والتنمية(قاسم ،ص٢٣٤)

.

المعوقات الصحية والبيئية واثارها الاقتصادية:

يشير مؤشر التمكين الصحي إلى أن التمكين الصحي للمرأة يتماشى مع التنمية الاقتصادية وأكدت أن الدول ذوات الدخل الأدنى عليها التعامل مع التمكين الصحي لما له من أثر قوي في إحداث التطورات الاقتصادية، لذا وجب الاهتمام في هذا الجانب وتحقيق النتائج الأفضل لصحة المرأة.

يواجه التمكين الصحي عدد من المعوقات، يمكن حصرها بالتالي:

١-التقصير في الموارد (المستشفيات، الأطباء)

٢-ضعف توعية المرأة بالممارسات الصحية السليمة.

٣-تلوث الهواء وتراجع نسبة توزيع الماء الصالح للشرب وقلة خدمات الصرف الصحي.

٤-قلة الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي.

٥-ارتفاع نسبة الأمية في الصحة الغذائية والصحية.

٦-حصول المرأة على الرعاية الصحية وتوعيتها(مصطفى، ٢٠١١، ص٨٣) .

وباتت الرعاية الصحية والطبية المقدمة إلى الأفراد من أهم مؤشرات التمكين الصحي، وبالتالي من أهم مؤشرات تنمية المجتمع، فالمجتمع الذي يتمتع أفراده بالصحة يكونون أكثر قدرة على العمل والتطور. وأصبح هدف النظام الصحي ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٠ هو ضمان المستوى الصحي العالي للأفراد والمجتمع وبالتالي المحافظة عليه وركزت المنظمة على الإصلاح والحفاظ على صحة الأفراد والمجتمع(توفيق،٢٠٠٨،ص٥٤). وتطلب النهوض بالواقع الصحي التزام السلطات التشريعية والتنفيذية من أجل تحسين أداء نظام التمويل الصحي وزيادة الحماية المالية له، إذ لا يتم ذلك إلا بزيادة الموارد المخصصة للقطاع الصحي. وتشكل التخصيصات المالية للقطاع الصحي ضمن الموازنة وحجم المصروفات الفعلية نسبة التمويل المخصص لهذا القطاع وهو مؤشر مهم على مدى حرص الحكومات المتعاقبة على تحقيق الأهداف الصحية والتي تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة(العنبوري،٢٠٢٠،ص٢)

لكن بسبب قلة التمويل المخصص لوزارة الصحة أدى إلى تردي الخدمات الصحية المقدمة إلى الأفراد، إذ خصصت الحكومة الاتحادية ٢.٥% من موازنة الدولة لعام ٢٠١٩ لهذا القطاع

مقارنة بتخصيص ١٨% من الموازنة لوزارة الدفاع، وبينت البيانات التابعة لمنظمة الصحة العالمية أن العراق أنفق في السنوات العشرة الأخيرة مبالغ أقل بكثير من أي دولة هي أفقر بكثير إلى العراق، فنصيب الفرد من الإنفاق بلغ (١٦١) دولار مقارنة (٣٠٤) في الأردن و(٦٤٩) دولار في لبنان (الساعدي، وحداد،٢٠٢١،ص٢). أما معوقات التمكين البيئي ففي الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام في البيئة، لما شهدته من تدهور، ويعتبر التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية من الأمور التي زادت من هذه المشكلة. وفي خضم هذا القلق سارع الضمير العالمي إلى تنظيم عدد من الندوات والمؤتمرات محاولة إيجاد مفهوم مشترك بين البيئة والتنمية وإدماجها في عملية التخطيط للتنمية (سمير،٢٠١٣،ص١٣)،ويرتبط الاقتصاد ارتباط قوي مع البيئة فهو الخيار الأمثل لأسواق العمل، لكن الأفراط في استخدام الموارد الطبيعية يؤدي إلى الضرر البيئي والتدهور في اقتصاديات العالم وتعتبر الزراعة من أكثر القطاعات تأثراً بالتغير المناخي. ويؤثر التغير المناخي العالمي على الفراد بشكل مباشر حيث يعتبر هذا التغير عبئ على الدول الفقيرة والتي هي من أكثر الدول اعتماداً على الزراعة حين واجهت صعوبات كبيرة فمثلاً ما حدث في بنغلادش من تغيرات مناخية أدت إلى زيادة الأمطار وزيادة الفيضانات، وتعرض سكانها البالغين ١٦٠ مليون نسمة إلى التشريد والظروف المعيشية الصعبة التي هددت الاستقرار الاجتماعي والسياسي(سميث،٢٠١٤وص١٠٨).

الخاتمة:

لاحظت الباحثة اثناء البحث ان التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية بعد ٢٠٠٣ لا يتناسب مع الخطط التنموية العالمية على الرغم من الضرورة الملحة لها، هذا التدني ناتج عن اهمال دور المراة في المجتمع وعدم اعطاءها الفرصة من اجل تمكينها وتحقيق العيش الكريم من خلال توفير السكن الملائم للنساء او توفير القروض الميسرة لها لإقامة مشاريعها الخاصة من اجل النهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي الاهتمام وعدم الاهتمام بتعليم المراة وتهيئة البيئة المناسبة لها من خلال توفير المدارس الجيدة وتطوير مناهج التعليم بما يتناسب مع احتياجات المجتمعات الحديثة من اجل بناء جيل جديد قادر على المشاركة في سوق العمل الجديد،

إضافة الى عدم وجود مراكز بحثية متخصصة بالشأن النسوي تأخذ على عاتقها تقديم الرؤى والخطط المستقبلية للمرأة بما ينسجم مع طبيعة المجتمع العراق وما يمر به من ازمات وصراعات سياسية واقتصادية واجتماعية. لذلك كان لزاما من الضروري توفير وانشاء مؤسسات لتمويل النساء بالقروض وجود مؤسسات اهلية او حكومية تقدم المساعدات تعمل على خلق فرص جديدة للعمل وغير تقليدية لاستيعاب الباحثات عن العمل غير التقليدي فالوظائف التقليدية أصبحت مكتظة بالنساء وغير قادرة على استيعاب الاعداد الجديدة من الخريجات .

المصادر:

١. القران الكريم.

٢. أبو العزم، محمد خالد، ٢٠٢٠، اداره المعرفة والاقتصاد المعرفي. دار زهدي للنشر والتوزيع. الطبعة الاولى. عمان. الاردن..

٣. الشمري، مي،٢٠١٦، واقع المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وسبل مشاركتها في صنع القرار ورسم السياسات الحكومية. ورقه بحثيه مقدمة الى المؤتمر السادس لمنظمة المراة العربية، مصر.

٤. العمارات، فارس محمد ،٢٠١٤.، دور المرأة الأوروبية في الحياة العامة، وزارة الثقافة، الأردن.

٥. الخالدي، نسيمة مصطفى، ٢٠١١، تمكين المرأة في المنهاج الدراسي. دراسة نوعية تحليلة. دار المناهج للنشر والتوزيع. ط١.

٦. (اورسيد) منظمه العمل الدولية،٢٠٢٠، تغيير القوانين وكسر الحواجز من اجل تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر والأردن والمغرب وتونس. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، باريس،.

٧. الاتحاد النسائي العام، (٢٠١٥-٢٠٢١)، الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة، دولة الامارات العربية المتحدة.

٨. الشيرازي، الامام السيد،٢٠٠٥، المراة في المجتمع المعاصر، مؤسسة المجتبى للتحقيق والنشر، كربلاء.

٩. الامين، احسان،٢٠٠١، المرآه أزمه الهوية وتحديات المستقبل. دار الهادي للطباعة والنشر. لبنان.

١٠. الرازي، محمد عبد القادر ،مختار الصحاح، ١٩٨٩، ، مكتبة لبنان.

١١. ابو بكر ،اميمة، ٢٠١٣، النسوية والمنظور الاسلامي افاق جديدة للمعرفة والاصلاح، مؤسسة المراة والذاكرة.

١٢. السعدي، أمينه باسم،٢٠٢٢، دور التحولات المعرفية في تطور الاقتصاد المعرفي – قراءة في الممارسات الدولية على الاقتصاد العراقي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد– العراق.

١٣. الجهاز المركزي للإحصاء– قسم إحصاءات التنميه البشريه،٢٠١٨، العراق.
١٤. احمد، الهام يونس،٢٠٢١،التنمية المستدامة والتمكين السياسي،واقع المراةالعراقية،العربي للنشر والتوزيع،مصر الصرايرة ،بشرى نواف،٢٠١٩، التمكين والذمةالماليةللمرآهالعاملة وعلاقتها بالعنف الاسري. دار الخليج للنشر والتوزيع. عمان.
١٥. الحيالي، حمزة، ٢٠١٦،المراة العاملة –طموحها–تحدياتها– طرق تنمية مهاراتها،دار العالم الثقافي للنشر.
١٦. الساعدي، عبد الرزاق،حداد، مرام، ٢٠٢١، تحديات القطاع الصحي العراقي في مواجهة كوفيد – ١٩ ، موجز قضايا، أعداد أطباء من أجل حقوق الإنسان، منظمة حقوق الإنسان.
١٧.العنبوري، علي، ٢٠٢٠، تمويل النظام الصحي في العراق (الواقع والتحديات)، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، العراق، الرابط rewaq bagdad.org
١٨.الخوالدة، صالح عبد الرزاق،٢٠١٧، مشاركه المرآه الأردنية في الحياة السياسية. دار الخليج للطباعة والنشر، الأردن.
١٩. بية، ايمان،٢٠١٢، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاداة لتمكين المراة الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي.
٢٠.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق،٢٠٢٠، التمكين الاقتصادي للمراة ودمج المراة في الاقتصاد العراقي الرابطwww.iq، undp.org
٢١.بعلي، حفناوي،٢٠١٥، بانوراما النقد النسوي في خطابات الناقدات المصريات. دار اليازوردي للنشر والتوزيع. مصر.
٢٢.تقرير التنمية البشرية (تنمية الجميع)، ٢٠١٦، صادر من الامم المتحدة.
٢٣.حسين، حميد يحيى،٢٠٢٠، الامن الصحي في دول الخليج العربي التحديات والعرض. دار الذاكرة للنشر والتوزيع. جمال سند السويدي. المرآه والتنمية. مركز الامارات للدراسات والبحوث. الامارات. ٢٠٢٠.
٢٤.حمزة ، كريم محمد، المشهداني، فهيمة كريم ، المرأة العراقية جدلية التمكين والتمكين، مكتبة العادل للطبع والنشر، بغداد
٢٥.سكوت، جون،٢٠٠٩، علم الاجتماع المفاهيم الاساسية، الشبكة العربية للابحاث والنشر، ترجمة عثمان محمد، ط١، بيروت.
٢٦.سلطان، أبو بكر،٢٠١٩، اقتصاد المعرفة للتنمية المستدامة (الفكر رأس المال والمعرفة والأصول)، مركز البحوث والتواصل المعرفي، ط١، الرياض.

٢٧.سلطان، سعد سالم ،٢٠٢١،تمكين الاقليات والحقوق المدنية والسياسية في القانون الدولي والدستور العراقي٢٠٠٥،دار الاكاديميون للنشر،الاردن.

٢٨. ستيفن سميث،٢٠١٤، الاقتصاد البيئي، ترجمة أنجي بنداري، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ط١.

٢٩.سمير، فريد،٢٠١٣، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية، دار الحامد للنشر والتوزيع.

٣٠.صاموئيل هنغتون،النظام السياسي لمجتمعات متغيره. ترجمه سميه فلو عبود. دار الساقي. بيروت. ١٩٩٣.

٣١.علام، اعتماد محمد،٢٠٠٥،علم اجتماع الصناعي :التطورات والمجالات. مكتبه الاجلو المصرية. مصر.

٣٢.عايش، حسني عايش، واخرون،٢٠٠٨، المراة والدور : نظره اردنية. دار الفارس للنشر والتوزيع. الأردن.

٣٣.عارف، سوزان، والزاملي، قاسم،٢٠١٥، تنفيذ خطة العمل الوطنية العراقية لقرار مجلس الأمن المرقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن (٢٠١٤-٢٠١٨)، العراق.

٣٤.عصام فتحي زيد، العنف الاجتماعي في الحياة الاسرية. دار اليازوري العلمي للنشر والتوزيع. الاردن. ٢٠٢٠.

٣٥.علي كريم السيد، مراجعه وتقديم د.حميد الهاشمي. سيسيولوجيا المجتمع العراقي ما بعد ٢٠٠٣. دار الرافدين للطباعة والنشر. لبنان. ٢٠٢٠.

٣٦.عبد الخالق، غسان،٢٠١٦، المراه تجليات وافاق المستقبل،بحوث علميه –اوراق مؤتمر فيلادلفيا الدولي ١٩– منشورات جامعه فيلادلفيا. عدلي، هويدا، ومجموعه من المؤلفين،٢٠١٧، مشاركه السياسية للمرآه. مؤسسه فريدريش امبيرت. مصر

٣٧.غازي، وصال نجيب،٢٠١٢.، المرآه العربية والتغير السياسي، ، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان.

٣٨.قاسم، رجاء محمد،٢٠١٥، المراه وصناعه القرار. بيت الحكمة قسم الدراسات الاجتماعية. ط١. بغداد.

٣٩.قنديل، اماني،٢٠٠٨، الموسوعة العربية للمجتمع المدني. الهيئة المصرية العامة للكتاب،لقاهره.

٤٠.محمد، مدحت احمد،٢٠١٤،. تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية. دراسة تأصيليه. المركز القومي للإصدارات القانونية. الطبعة الاولى. مصر.

٤١.مجموعه من المؤلفين،٢٠٠٤، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٤٢. محمد، شيلان سلام ، ٢٠١٨، المعالجة الجنائية للعنف ضد المرأة في نطاق الأسرة. المركز العربي للنشر والتوزيع، الأردن.

٤٣. مجموعه من المؤلفين،٢٠٠٤، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٤٤. محمد، مدحت احمد،٢٠١٤،. تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية. دراسة تأصيليه. المركز القومي للإصدارات القانونية. الطبعة الاولى. مصر.

٤٥. هاشم، تغريد رامز، ظاهر، د.سعدون شلال،٢٠١٩، المشاركة السياسية للمرآه في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد ٢٠٠٣. مجله كليه التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية. جامعه بابل.

٤٦. نصرت، فريد توفيق،٢٠٠٨، إدارة منظمات الرعاية الصحية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط١، عمان.

٤٧. ياسين، باقر،٢٠١٠، شخصيه الفرد العراقي (ثلاث صفات سلبيه التناقض. التسلط. الدموية). دار اراس للطباعة والنشر. العراق.